إسرائيل والمسألة الفلسطينية

وليد حباس وعبد القادر بدوي

تحت المجهر

■ إدارة بايدن لا تضع القضية الفلسطينية على سلّم أولوياتها ■ لا مفاوضات، لا انسحاب، ولا ضمّ رسمياً: لاءات نتنياهو تستمر مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة ■ الحكومة الإسرائيلية الجديدة تبدأ على ما يبدو تطبيق استراتيجية «تقليص الصراع» ■ «الهدوء مقابل الاقتصاد» استراتيجية لبيد تجاه قطاع غزة ■ كشفت هبة أيار عن عجز إسرائيل عن «تحييد» المقدسيين سياسيًا ■ تبادل الاتهامات بين إدارة السجون والمستوى السياسي الإسرائيلي بعد عملية نفق الحرية.

"القبة" الحديدية تعترض صلية صواريخ من غزة في ١١ أيار ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

انشغال إدارة بايدن في قضايا «أكثر إلحاحًا» من القضية الفلسطينية، واستمرار الانقسام الفلسطيني، يوفران مناخًا ملائمًا لإسرائيل للاستمرار في سياسات الاستيطان.

تعتبر الحكومة الإسرائيلية الجديدة استمرارًا لنهج نتنياهو اليميني الذي يقوم على ثلاث لاءات: لا للانسحاب من الضفة؛ لا لحلّ الدولتين؛ ولا تفاوض سياسيًا مع الفلسطينيين.

تختلف الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن حكومة نتنياهو في تبنّيها، كما يبدو، مبدأ «تقليص الصراع» تجاه الضفة الغربية: حوارات «غير سياسية» بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين؛ تسهيلات اقتصادية ملموسة واستبعاد إمكانيات عملية حل الدولتين.

تقوم خطّة وزير الخارجية يائير لبيد تجاه قطاع غزة على مبدأ «الهدوء مقابل الاقتصاد»، وهي تشكل مغادرة تدريجية لاستراتيجية نتنياهو «الهدوء مقابل الهدوء» المُتّبعة على مدار العقد الماضي.

تُقلق هبّة أيار ٢٠٢١ المؤسسة الأمنية والسياسية في إسرائيل، ومن شأنها أن تقوض مساعي إسرائيل الأخيرة الرامية لـ «دمج» المقدسيين اقتصاديًا وتحويلهم إلى لامبالين من الناحية السياسية.

كشفت تبعات «الهروب الكبير» عن تباين بين المستوى السياسي الإسرائيلي (الحكومة) والمستوى الأمني (إدارة مصلحة السجون) في أساليب الرد على العملية، وتبعات ذلك على حياة الأسرى اليومية.

مقدمة

على الرغم من سقوط «صفقة القرن» عن جدول أعمال الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية في المرحلة الحالية، والارتياح المشوب بالحذر الذي أبدته القيادة الفلسطينية بعد فوز جو بايدن في الانتخابات الأميركية، فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تؤمن بدفع عملية السلام إلى الأمام، كون الأغلبية السياسية في إسرائيل تنتمي إلى معسكر اليمين. لذلك؛ فإنها لا تنوي أن تعيد فتح ملف الاستيطان أو ملف الانسحاب من «مناطق» أخرى من الضفة الغربية، فقد تحول الاستيطان، خلال السنوات السابقة، إلى مشروع يحظى بشبه إجماع لدى القسم الأكبر من المجتمع الإسرائيلي، وانتقل النقاش الإسرائيلي الداخلي، خلال العقدين الأخيرين، من الانشغال في مسائل تتعلّق بالانسحاب/عدم الانسحاب من الضفة؛ تفكيك/عدم تفكيك المستوطنات، إلى نقاش حول أفضل السبل للحفاظ على «الوضع القائم» وتعزيزه. والمقصود بـ «الوضع القائم» هو استمرار الاحتلال، وتسريع مشروع الاستيطان في الضفة الغربية، مع عدم التطرّق لخطاب حلّ الدولتين الذي يتطلب تقديم «تنازلات» إسرائيلية. كل ذلك في الوقت الذي تتعاظم فيه سيطرة اليمين المتطرف وتياراته المختلفة على المشهد السياسي في إسرائيل، حيث تفسّر بعض هذه التيارات، كالصهيونية الدينية مثلاً، «التنازلات» السياسية المتعلّقة بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بأنها تدنيس للشريعة اليهودية وإساءة لمشيئة الله الذي وعد بسيادة اليهود في «يهودا والسامرة»، وأوفى بوعده في أعقاب حرب العام ١٩٦٧.[١]

من جهة أخرى؛ فإن الحكومة الإسرائيلية غير معنية أيضًا بحصول تغيرات جوهرية في ما يخصّ المسألة الفلسطينية، لأن الائتلاف الحكومي الجديد بزعامة بينيت–لبيد–غانتس،[٢] الذي يستند إلى قاعدة برلمانية ضيّقة (٦٠ عضوًا برلمانيًا)، يعتبر شديد التنوع والاختلاف، وأحد عوامل استمراريته هو التجنّب المقصود لأي انخراط في القضايا التي تعتبر «إشكالية» و «خلافية» بين أعضاء الائتلاف، وأهمها العودة لمفاوضات سياسية جدّية مع الفلسطينيين.

بالاستناد إلى ما تقدّم، يمكن الإشارة الى أربع نقاط أثّرت على المشهد الإسرائيلي المتعلّق بالقضية الفلسطينية خلال عام ٢٠٢١ وبدايات ٢٠٢٢ وهي:

١. ترسّخت لدى الإسرائيليين قناعة مفادها أنه ليس في حسابات إدارة جو بايدن، على الأقل خلال الفترة القريبة المقبلة، أن تفرض إملاءات على إسرائيل في ما يتعلّق بحل الدولتين. وعلى الرغم من استعداد إدارة بايدن للعدول عن العديد من قرارات إدارة ترامب التي أضرّت بالقضية الفلسطينية، مثل: صفقة القرن ومشروع الضم، إغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وإغلاق القنصلية الأميركية في القدس الشرقية؛ فإن الاجتماع الوحيد الذي جمع بينيت مع جو بايدن خلال العام ٢٠٢١،

أعطى إسرائيل شعورًا بالارتياح، بعد أن أدركت أن الإدارة الأميركية الحالية لا تضع القضية الفلسطينية على سلّم أولوياتها في المرحلة الحالية.[٣] وقد سمح هذا الوضع لبينيت بالتعبير صراحة عن موقفه الأيديولوجي/السياسي من القضية الفلسطينية، حيث أكّد أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية، أو محادثات سياسية، على الأقل أثناء فترة ولايته التي من المفترض أن تنتهي نهاية العام ٢٠٢٣.[٤]

نصّت الاتفاقيات الائتلافية لحكومة بينيت – لبيد على: أ) تعزيز مكانة القدس كـ «عاصمة موحدة» من خلال تنشيط البناء الاستيطاني بشكل متسارع. ٢) فرض رقابة على مناطق (ج) لمنع «السيطرة» الفلسطينية عليها، ودعم التوسّع في البناء الاستيطاني بشكل ملموس. ٣) مدّ شبكة طرق «عصرية» لخدمة المستوطنين داخل الضفة الغربية.

٢. قام الائتلاف الحكومي الجديد على اتفاقيات ائتلافية بين مكوناته الحزبية الثمانية، وقد وضعت هذه الاتفاقيات خطوطًا عريضة تسمح لأحزاب متنافرة بالعمل معًا، لكنها في ما يخصّ العلاقة مع الفلسطينيين، صِيغت بشكل يسمح لها بتمرير سياسات اليمين الاستيطاني دون أن تدفع الأحزاب اليسارية (ميرتس والعمل) والعربية (القائمة العربية الموحدة) إلى مغادرة الائتلاف الحكومي. بشكل ملموس، نصّت الاتفاقيات الائتلافية على: أ) تعزيز مكانة القدس كـ «عاصمة موحدة» من خلال تنشيط البناء الاستيطاني بشكل متسارع. ٢) فرض رقابة على مناطق (ج) لمنع «السيطرة» الفلسطينية عليها، ودعم التوسّع في البناء الاستيطاني بشكل ملموس. ٣) مدّ شبكة طرق «عصرية» لخدمة المستوطنين داخل الضفة الغربية.[٥] في الوقت نفسه؛ قامت الاتفاقيات أيضًا على توافق ضمني وغير مكتوب بين مركّباتها بعدم وجود مناخ ملائم للشروع بمباحثات سياسية مع الفلسطينيين، دون أن يعني ذلك الاستمرار في سياسة القطيعة تجاه الفلسطينيين – التي انتهجها نتنياهو على الأقل منذ مباحثات ٢٠١٣–٢٠١٤ برعاية وزير الخارجية الأميركي جون كيري. بل على العكس؛ عُقدت لقاءات عدة بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين على مختلف المستويات من غير أن تحمل انعطافات سياسية حقيقية.

٣. تشكّل شبه إجماع في أوساط تيارات اليمين بأن الحلول لا تكمن في الانسحاب من الأراضي المحتلّة؛ وإنما في تغيير سياسات إدارة «الوضع القائم». على صعيد آخر، انخفضت نسبة اليهود المؤيدين لحلّ الدولتين (الانسحاب جزء من هذا الحل) لتصل إلى ٤٦٪ مقابل معارضة أكثر من هذه النسبة.[٦]

٤. ألقت اتفاقيات «أبراهام»، التي نتج عنها تطبيع رسمي للعلاقات بين إسرائيل ودول عربية خلال العام ٢٠٢٠، بظلالها على الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. فالتطبيع مع دول عربية سوف يقلّل من فرص الفلسطينيين في المناورة السياسية (بناءً على القاعدة السابقة– كان التطبيع مشروطًا بحلّ القضية الفلسطينية)، ويوفر أرضية لإسرائيل للتنصّل من مسؤولياتها أمام المجتمع الدولي من خلال تصدير رواية «أن الفلسطينيين لا يريدون السلام».

شكل تقاطع المتغيرات الأربعة أعلاه، فرصة سانحة لإسرائيل للاستمرار في الاحتلال، ووفر لها مساحة «مريحة»، نسبيًا، للمضي قدمًا في توسيع الاستيطان، وخلق حقائق جيوسياسية جديدة، الأمر الذي من شأنه أن يُقلّص الخيارات التي يطرحها المجتمع الدولي لتسوية الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني.

مقابل ذلك، يمكن الإشارة إلى عوامل ومتغيرات أخرى مهمة، تطورت خلال ٢٠٢١، وشكّلت فرصًا من الناحية الفلسطينية:

١. اتساع الدوائر التي تتبنّى توصيف إسرائيل بأنها دولة أبارتهايد: في عام ٢٠٢١ وبداية ٢٠٢٢ اتهم عدد من منظمات حقوق الانسان الدولية، بالإضافة إلى أطراف وهيئات دولية ذات مصداقية دولية إسرائيل صراحةً، وبشكل مدعوم بالحقائق، بأنها تمارس «جريمة الفصل العنصري– الأبارتهايد»؛ ففي ٢٧ نيسان ٢٠٢١ أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» تقريرًا مفصّلاً يتهم إسرائيل بممارسة جريمة الأبارتهايد والاضطّهاد؛[٧] وهو ما عزّزه تقرير أخر مفصّل نشرته منظمة العفو الدولية (أمنستي) بتاريخ ١ شباط ٢٠٢٢.[٨] هذه التقارير تُضاف إلى تقرير منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية المفصّل الذي وصفت فيه الوضع بين البحر والنهر بأنه نظام تفوق عنصري وأبارتهايد في ١٢ كانون ثاني ٢٠٢١,[٩] وللتذكير؛ فإن معاهد أبحاث استراتيجية إسرائيلية كانت قد حذّرت إسرائيل من ذلك منذ العام ٢٠١٠،[١٠] بعدما التفتت إلى هذا الأمر بشكل جدي، واستشرفت ما أطلقت عليه «خطر نزع الشرعية» المُتصاعد عن النظام الإسرائيلي، ووضعته في مصاف التهديد العسكري الإيراني واعتبرته خطرا وجوديا عليها.

٢. قررت المدّعية العامة السابقة في محكمة الجنايات الدولية، السيدة فاتو بنسودا، في ٣ آذار ٢٠٢١، النظر إلى «حالة فلسطين» للتحقيق في ارتكاب إسرائيل جرائم حرب ابتداءً من حربها على قطاع غزة في العام ٢٠١٤،[١١] أثار هذا الأمر، بالإضافة إلى التقارير التي أصدرتها المنظّمات الدولية (النقطة ١) سخط القيادة السياسية الإسرائيلية، لكن من المتوقّع أن يكون لها انعكاسات أخرى؛ حيث توظّف إسرائيل منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية اليمينية، بالإضافة إلى منظومة «الهسباراه» الرسمية، واتفاقيات التطبيع مع الدول العربية، لمناكفة هذه التقارير والترويج لصورة إسرائيل الليبرالية الديمقراطية، وهي مهمة ستبدو أكثر صعوبة في ظلّ ممارسات إسرائيل الفعلية على الأرض. وعليه؛ قرر لبيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، إلحاق منظومة «الهسباراه» الحكومية بوزارة الخارجية، وخصّص نحو ١٠٠ مليون شيكل لإعادة تفعيل مشروع «كونسيرت» الذي يُراد منه تبييض صورة إسرائيل.[١٢]

٣. أشارت العديد من التقارير الأمنية الإسرائيلية، لا سيّما تلك الصادرة عن الجيش الإسرائيلي، إلى أن احتمالية انفجار الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تزال

يركز هذا الفصل من المشهد الإسرائيلي على خمسة محاور أساسية: ١) العلاقة مع السلطة الفلسطينية. ٢) العلاقة مع قطاع غزة. ٣) الاستيطان في الضفة الغربية والقدس. ٤) هبّة أيار ٢٠٢١. ٥) ملف السجون وهروب الأسرى الستة مطلع أيلول ٢٠٢١.

كبيرة. وهناك قلق لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من أن الساحة الفلسطينية قابلة للاشتعال كرد فعل على استمرار ممارسات إسرائيل وسياساتها التهويدية، خاصة في مدينة القدس.[١٣]

الشكل رقم (١): العوامل والظروف التي تبدو أنها تساهم في تشكيل سياسات إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية والاستيطان في الضفة الغربية في الفترة القادمة.

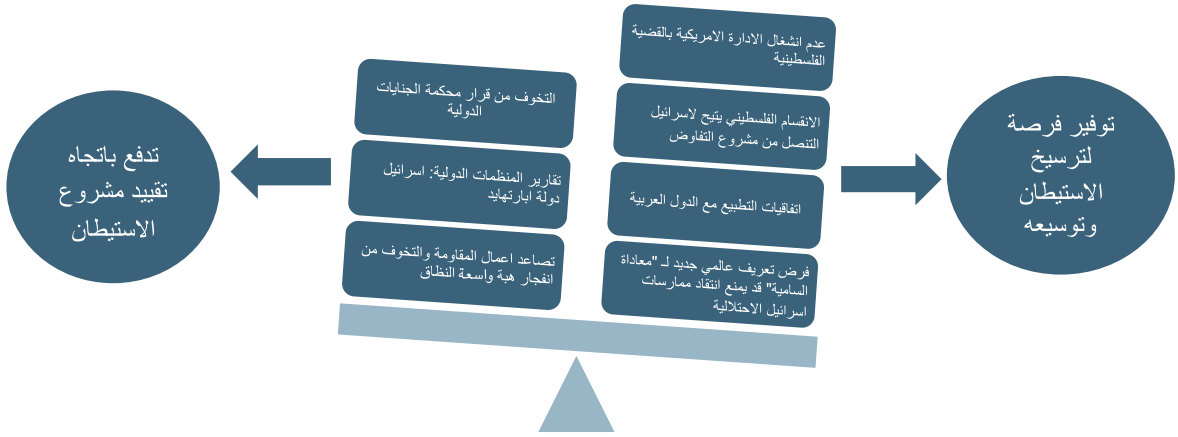

انطلاقًا من هذه الخلفية، يستعرض الفصل الحالي المشهد الإسرائيلي المتعلّق بالمسألة الفلسطينية من خلال التركيز على خمسة محاور أساسية: ١) العلاقة مع السلطة الفلسطينية؛ ٢) العلاقة مع قطاع غزة؛٣) الاستيطان في الضفة الغربية والقدس؛ ٤) هبّة أيار ٢٠٢١؛ ٥) ملف السجون وهروب الأسرى الستة مطلع أيلول ٢٠٢١.

١. " تقليص الصراع" بدلاً من الحل السياسي

منذ انتهاء عهد أوباما ووصول إدارة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ٢٠١٦، طرأ تغيير تدريجي، لكنه متسارع، على العلاقة السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، يمكن تلخيصه بانتهاج إسرائيل بقيادة نتنياهو «سياسة «إدارة الظهر» تجاه السلطة. ينعكس هذا النهج الإسرائيلي في تجنّب الدخول في مسارات سياسية مع القيادة الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى؛ تعزيز المشاريع الاستيطانية خاصّة في مناطق المصنّفة (ج) والقدس.

مع انتهاء عهد نتنياهو وترامب ، وإقامة حكومة «تغيير» بالتناوب بين بينيت ولبيد، ظلّت العلاقة ترتكز إلى القواعد الأساسية التي وضعها نتنياهو، التي تقوم على الفرضيات الآتية:

١. استناد الممارسات السياسية الإسرائيلية إلى فرضية انتهاء «فرص» العملية السلمية التي تقوم على مفاوضات للوصول إلى حل الدولتين. هذا الموقف يتيح لإسرائيل، وبشكل أحادي الجانب، هامشًا

عريضًا من العمل في ما يخصّ علاقتها بالضفة الغربية. من جهة، فإن انتهاء «فرص» حلّ الدولتين يجب ألا يعني إسقاط السلطة الفلسطينية، وإنما الاستمرار بالنظر إليها باعتبارها ممثلة للفلسطينيين، ولاعبًا أساسيًا في الحفاظ على «استقرار» نسبي داخل الضفة الغربية. وهذا يتطلّب من إسرائيل، الترويج المستمرّ لانتهاء «فرص» حل الدولتين، والسعي لإقناع المجتمع الدولي بذلك، وهو ما يتيح لها إمكانية كبيرة للقيام بخطوات عملية باتجاه «ضمّ» أجزاء واسعة من الضفة الغربية (منطقة (ج) تشكل نحو ٦١٪ من مساحة الضفة الغربية). تلعب العديد من العوامل دورًا أساسيًا في صياغة توليفة هاتين الاستراتيجيتين (تجاهل حل الدولتين مقابل ضم رسمي لأجزاء من الضفة الغربية)، مثل: تغيير الإدارات الأميركية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، وأجندة الحكومة الإسرائيلية وقدرتها على المناورة السياسية.

تتلخص استراتيجية «تقليص الصراع» في أ) لا مفاوضات رسمية على المستوى السياسي بين الطرفين. ب) عودة اللقاءات بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين تتعلّق بالحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والمهمات الوظيفية لكل طرف. ٣) تقديم محفّزات اقتصادية غير مسبوقة لسكان الضفة الغربية من شأنها أن تحدث نقلة نوعية في حياتهم اليومية. ٤) السعي قدر الإمكان إلى تخفيف الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية.

تزامن انتهاء حكومة نتنياهو (أيار–حزيران ٢٠٢١) وتولّي الائتلاف الحكومي الجديد مهماته مع تغيير في الإدارة الأميركية (من ترامب إلى بايدن)، ومع أن هذا الانتقال كان قد أسقط «صفقة القرن» عن الأجندة السياسية الإسرائيلية والأميركية، فإنه، بالنسبة لإسرائيل تحديدًا، لم يُحدث تغييرات ملموسة في مفهوم «انتهاء» فرص حل الدولتين. بالنسبة للائتلاف الحكومي الجديد، فإن العلاقة مع الضفة الغربية انتقلت علنًا من مرحلة «الحل السياسي» إلى مرحلة ذات ممارسة سياسية مختلفة، تتقاطع إلى حدّ كبير مع تلك التي يُطلق عليها المؤرخ الصهيوني ميخا غودمان مرحلة «تقليص الصراع». تتلخّص هذه الاستراتيجية في أ) لا مفاوضات رسمية على المستوى السياسي بين الطرفين. ب) عودة اللقاءات بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين تتعلّق بالحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والمهمات الوظيفية لكل طرف. ٣) تقديم محفّزات اقتصادية غير مسبوقة لسكان الضفة الغربية من شأنها أن تحدث نقلة نوعية في حياتهم اليومية. ٤) السعي قدر الإمكان الى تخفيف الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية.[١٤]

٢. وجود سلطة وطنية فلسطينية ضعيفة يعزّز قدرة إسرائيل على إهمال المفاوضات وعملية السلام. بالنسبة لإسرائيل، وتقديراتها الأمنية– السياسية، فإن وجود سلطة قوية، تحظى بتمثيل شعبي عريض، وتفرض سيطرتها على كل الأراضي المحتلّة (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس) من شأنه أن يحولها – بنظر المجتمع الدولي – إلى ممثّل شرعي قادر على المضي قدمًا

في العملية السلمية.[١٥] وعليه؛ خلال العام ٢٠٢١، استمرت إسرائيل، وعلى الرغم من انتقال الحكم من نتنياهو إلى بينيت–لبيد، في إضعاف السلطة الفلسطينية وفق معادلة «توجيه ضربات قاسية ثم محاولة إنعاش»، الأمر الذي يُبقي السلطة قادرة على الاستمرار في الحياة بشكل مقبول، دون أن تتمكّن من تطوير أدائها كمشروع دولة (state in the making). وقد تمثّل ذلك في الاستمرار في اقتطاع أموال المقاصة؛ القيام بخطوات أحادية محرجة جماهيريًا للسلطة مثل الاقتحامات والاغتيالات في قلب المدن الفلسطينية، وإضعاف السلطة عبر تدخّلات «الإدارة المدنية» المباشرة في حياة الفلسطينيين في حال توقف التنسيق الأمني، كما حدث في بعض الأمور المتعلّقة بالاقتصاد والعمّال، أثناء توقف التنسيق الأمني والمدني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل (خلال الفترة الممتدة بين أيار ٢٠٢١ وحتى تشرين ثاني ٢٠٢١).

ويمكن ملاحظة الدور المزدوج، الذي تلعبه إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية، والذي قد يبدو متناقضًا. من جهة، ترفض القيادة السياسية الإسرائيلية، وبشكل واضح، إجراء اجتماعات سياسية أو إعادة إحياء المفاوضات. لكن في المقابل؛ انتهجت الحكومة الإسرائيلية الحالية خطًا سياسيًا جديدًا من خلال تكليف بيني غانتس، وزير الدفاع الإسرائيلي، وعيساوي فريج، وزير التعاون الإقليمي عن حزب ميرتس، بعقد جلسات دورية مع مسؤولين فلسطينيين، ومنحتهم هامشًا من الاستقلالية لاتخاذ خطوات إجرائية على المستوى الاقتصادي.

ما هو «تقليص الصراع»؟

«تقليص الصراع» عبارة وردت أكثر من مرة في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، خاصة رئيس الحكومة نفتالي بينيت، أثناء شرحه استراتيجيته تجاه المسألة الفلسطينية، وتحديدًا في ما يخصّ الضفة الغربية. على ما يبدو، يستعير بينيت مفهوم «تقليص الصراع» من المؤرخ الإسرائيلي ميخا غودمان الذي كتب مقالًا بعنوان «ثماني خطوات لتقليص الصراع» في العام ٢٠١٩. ومع أن منطلقات غودمان لاقتراح هذه الخطوات تختلف كليًا عن حسابات المسؤولين السياسيين الإسرائيليين، فإن هذه الخطوات، على ما يبدو، تتقاطع مع رؤية الحكومة الإسرائيلية كونها تسمح بالاستمرار في إدارة الاحتلال، وإدارة الصراع، دون الدخول في مشروع تسوية سياسية حقيقي مع الفلسطينيين. أمّا الثماني خطوات التي تحدث عنها غودمان (التي لم تتبنّها الحكومة الإسرائيلية بشكل رسمي) فهي:

١) مد شبكة طرقات بين المدن الفلسطينية كافة دون الاحتكاك مع طرق المستوطنين. ٢) توسيع المناطق الفلسطينية في مناطق (ج). ٣) السماح للفلسطينيين باستخدام مطار اللّد للسفر. ٤) زيادة عدد العمال في إسرائيل ليصلوا إلى نحو ٤٠٠ ألف. ٥) إنشاء مدن صناعية للفلسطينيين. ٦) تسهيلات في النقل اللوجستي المتعلّقة بالتجارة الفلسطينية الخارجية. ٧) إلغاء اتفاقية باريس الاقتصادية لتحسين الاقتصاد الفلسطيني. ٨) الاعتراف بدولة فلسطين دون الاعتراف بحدودها.

للمزيد، انظري/ي منشورات مدار خلال العام ٢٠٢١.*

* مدار، "من مفهوم «الاحتلال الخفي» لموشيه ديان إلى مفهوم «تقليص الصراع» لميخا غودمان" في مفهوم *«تقليص الصراع ..» الخلفية، الغايات والمآلات*"، سلسلة أوراق إسرائيلية ٧٥ (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية –مدار، ٢٠٢١). انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3v9IPCz

ومع ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية لا تتوانى عن التدخّل المباشر في حياة الفلسطينيين، دون تنسيق مُسبق مع السلطة الفلسطينية، مثل رفع حصّة العمال الفلسطينيين (في قطاعات البناء والزراعة والهايتك). أو فرض إجراءات تعسفية مثل حظر عمل مؤسسات أهلية فلسطينية تعمل داخل الأراضي المحتلّة، وتحديدًا منطقة (أ) كما حدث مع تصنيف وزارة الدفاع الإسرائيلية ست منظمات فلسطينية «منظمات إرهابية» بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢١. ويبرز في ذات السياق الدور المتصاعد لـ «الإدارة المدنية» في تقديم الخدمات المباشرة لفلسطيني الضفة الغربية في عدّة مجالات (تصاريح عمّال، الاستيراد والتصدير الفلسطيني وحملات رفع المنع الأمني)، دون أن تهمل دور مكاتب التنسيق والارتباط التي تعمل على مستوى الوزارات الفلسطينية.

لا تتوانى الحكومة الإسرائيلية عن التدخّل المباشر في حياة الفلسطينيين، دون تنسيق مُسبق مع السلطة الفلسطينية، مثل رفع حصّة العمال الفلسطينيين (في قطاعات البناء والزراعة والهايتك). أو فرض إجراءات تعسفية مثل حظر عمل مؤسسات أهلية فلسطينية تعمل داخل الأراضي المحتلّة، وتحديدًا منطقة (أ) كما حدث مع تصنيف وزارة الدفاع الإسرائيلية ست منظمات فلسطينية «منظمات إرهابية» بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢١.

وعلى العكس مما تروج له إسرائيل إعلاميًا – على الأقل داخل المجتمع الإسرائيلي – من أن القضية الفلسطينية لم تعُد تتصدّر الأجندة السياسية في إسرائيل، فإن قراءة معمّقة في التقارير الاستراتيجية الصادرة عن أهم مراكز الأبحاث الأمنية/ السياسية الإسرائيلية تدفع إلى الاعتقاد بأن القضية الفلسطينية لا تزال تتصدّر سلّم أولويات إسرائيل، ويتضّح ذلك خلال العام ٢٠٢١ من النقاشات الإسرائيلية الداخلية حول فترة «ما بعد عباس»– كما تتم تسميتها إسرائيليًا– وتصاعد العمليات الفلسطينية والمواجهات لتطال معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة في مناسبات عدّة، والدور الأساسي الذي تلعبه مدينة القدس وما يجري فيها من استيطان واعتداءات على الأماكن المقدسة تؤدي إلى تثوير الفلسطينيين في الضفة الغربية.[١٦]

٢. إسرائيل وقطاع غزة: من «الهدوء مقابل الهدوء» إلى «الهدوء مقابل الاقتصاد»

تتعامل إسرائيل مع قطاع غزة بناءً على استراتيجيتين متداخلتين، بدأت العمل بهما على الأقل منذ الانقسام الفلسطيني بعد العام ٢٠٠٦:

فمن جهة؛ تحاول إسرائيل التعامل مع قطاع غزة باعتباره حيزًا جغرافيًا منفصلاً سياسيًا، الأمر الذي يتطلّب سياسات تدخّل خاصة به تخضع إلى حسابات أمنية وسياسية منفصلة عن تلك المعمول بها في الضفة الغربية. وفي صلب هذه الاستراتيجية يكمن مفهوم «الهدوء الأمني» الذي من خلاله تسعى إسرائيل إلى تقويض الأسباب التي قد تقود إلى تصعيد عسكري بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية (وأبرزها حركة حماس). حيث تقوم إسرائيل بذلك من خلال ١) إعادة النظر، المستمرة،

في معادلة الردع التي تتآكل مع مرور الزمن وتتطلّب إعادة «تنشيط»، إما من خلال الانخراط بحروب أو حملات عسكرية ضدّ القطاع. أو ٢) من خلال التلاعب بسياسات الإغلاق وإعادة هيكلة الحصار لخدمة معادلة الردع.

من جهة أخرى؛ تتعامل إسرائيل مع قطاع غزة كجزء لا يتجزأ من الكيان الفلسطيني، ما يعني أن سياسات إسرائيل تجاه القطاع ليست منفصلة تمامًا عن تلك المتعلّقة بالضفة الغربية؛ وإنما يتم نسجها لتعزيز الانقسام الفلسطيني وإضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية.

لقد استمر التعامل الإسرائيلي مع قطاع غزة خلال العام ٢٠٢١ وفق هاتين الاستراتيجيتين (القطاع كيان منفصل، والقطاع جزء من البيت الفلسطيني)، اللتّين قد تبدوان متناقضتين لكنّهما متكاملتان. بيد أن أحداثاً جوهرية عدة حصلت خلال العام ٢٠٢١ وألقت بظلالها على علاقة إسرائيل بالقطاع، وساهمت في إحداث بعض التغييرات في الكيفية التي تتجادل فيها هاتان الاستراتيجيتان، على النحو الآتي:

١. حرب جديدة على قطاع غزة بدأت في ١٠ أيار ٢٠٢١، واستمرت ١١ يومًا، بشكل متواصل، بعد إطلاق حركة حماس صواريخ على مدينة القدس في أعقاب الاحتجاجات الكبيرة التي اندلعت في منطقة باب العامود وحيّ الشيخ جرّاح وسلوان. من ناحية؛ حقّقت حركة حماس انتصارًا بحسب التقديرات الأمنية/ السياسية الإسرائيلية؛ إذ نجحت في تقديم نفسها مدافعًا عن مدينة القدس، وحظيت بدعم وتعاطف جماهيري فلسطيني سواء في الضفة الغربية أو حتى في أوساط الفلسطينيين داخل إسرائيل. في هذا السياق؛ لا بدّ من الإشارة إلى أن ارتباط التصعيد الأخير بقضية الاستيطان داخل القدس، واستعداد حركة حماس للمجازفة في الأوضاع الاجتماعية والبنى التحتية في غزة مقابل تنفيذ تهديداتها المتعلّقة بمكانة القدس، جعل إسرائيل تُعيد، وبشكلٍ جدي، حساباتها في كل مرة تتسبّب سياساتها الاستيطانية في القدس بحركة احتجاج فلسطينية وتظاهرات غاضبة، كما حصل عند إعادة بناء خيمة عضو الكنيست اليميني المتطرف إيتمار بن غفير (من حزب «قوة يهودية») في شباط ٢٠٢٢، حيث حذّرت قيادة الجيش من احتمالية تفجُّر الأوضاع على الحدود مع غزة.[١٧] لكن من ناحية أخرى؛ فإن الدمار الهائل الذي أحدثته إسرائيل في البنى التحتية في القطاع خلال الجولة القتالية الأخيرة في أيار ٢٠٢١، لعب دورًا لا يُمكن تجاهله، في تنشيط «معادلة الردع» لصالح إسرائيل، لكن دون أن تتمكن الأخيرة من ترجمة قوة الردع هذه إلى إملاءات سياسية.

انتهت فترة حكم بنيامين نتنياهو التي استمرت نحو ١٢ عامًا، حيث تعامل نتنياهو خلالها وفق معادلة «الهدوء مقابل الهدوء»، وقد شملت ثلاث مركبات: مركّب مالي مثل إدخال أموال قطرية وتسهيلات قد لا ترتقي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية لكنها أيضًا تحول دون انفجار الأوضاع الاجتماعية في القطاع. مركّب سياسي من خلاله تحاول إسرائيل ضمان استمرارية الانقسام السياسي الفلسطيني. مركّب عسكري يقوم على تعزيز قوة الردع من خلال تدمير البنى التحتية في القطاع خلال الجولات القتالية (مثل حرب العام ٢٠١٤).

ظلّ ملف الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس يراوح مكانه.

٢. انتهاء فترة حكم بنيامين نتنياهو التي استمرت نحو ١٢ عامًا، حيث تعامل نتنياهو خلالها وفق معادلة «الهدوء مقابل الهدوء»، وقد شملت هذه المعادلة ثلاث مركبات: مركّب مالي مثل إدخال أموال قطرية وتسهيلات قد لا ترتقي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية لكنها أيضًا تحول دون انفجار الأوضاع الاجتماعية في القطاع. مركّب سياسي من خلاله تحاول إسرائيل ضمان استمرارية الانقسام السياسي الفلسطيني. مركّب عسكري يقوم على تعزيز قوة الردع من خلال تدمير البنى التحتية في القطاع خلال الجولات القتالية (مثل حرب العام ٢٠١٤)، أو استخدام عنف مفرط ضد المدنيين (مثل مسيرات العودة ٢٠١٨–٢٠١٩).

بعد تسلّم الائتلاف الحكومي الجديد عمله في حزيران ٢٠٢١، حاولت كل من إسرائيل وفصائل المقاومة (وعلى رأسها حماس) القيام بعمليات «جسّ نبض»؛ من خلالها عادت حماس لتنظيم مسيرات العودة، أما إسرائيل فحاولت أن تعرقل مبادرات لتسهيلات اقتصادية، مثل ملف الأموال القطرية. وقد حصل ذلك خلال شهري آب وأيلول من العام ٢٠٢١ (كان الحدث الأهم خلالها مقتل جندي إسرائيلي على حدود القطاع)، إلى أن أعلن لبيد عن استراتيجيته الجديدة تجاه قطاع غزة. وعلى العكس من استراتيجية نتنياهو القائمة على «هدوء مقابل هدوء»، تقوم استراتيجية لبيد الجديدة على مبدأ «الهدوء مقابل الاقتصاد».[١٨] وقد تم في الربع الأخير من العام ٢٠٢١، الشروع بخطوات تدريجية مثل: البدء بتقديم تسهيلات في حركة التجارة من وإلى القطاع، زيادة عدد تصاريح العمل التي يحصل عليها مواطنو غزة للعمل في إسرائيل،[١٩] إعادة الأموال القطرية التي تمول ليس فقط الاقتصاد في القطاع، وإنما تساهم أيضًا في دفع أجور موظفين وعساكر تابعين لحركة حماس.

٣. ظلّ ملف الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس يراوح مكانه؛ فمن ناحية، لا توجد معلومات مؤكّدة لدى إسرائيل تتعلّق بوضع الجنود الصحي (أي ما إذا كانوا بالفعل على قيد الحياة). من ناحية أخرى، فإن إجراء إسرائيل عملية تبادل أسرى سيكون لها ثمن مكلف على صعيد تآكل قوة الردع، وإعادة تشكيل موازين القوى الفلسطينية الداخلية. وعليه؛ تستمرّ إسرائيل في ضبط الحِراك الإسرائيلي الجماهيري المتعلّق بملف الجنود الإسرائيليين، بحيث لا يُشكّل قوة ضغط جماهيرية قد تدفع إسرائيل إلى اتخاذ قرارات مدفوعة بسخط الشارع الإسرائيلي، وليس وفق حسابات المؤسسة الأمنية/ السياسية. من هنا، تحولت قضية الجنود الإسرائيليين إلى ورقة مناورة، بحيث تكون إسرائيل وحركة حماس قادرتين على استخدامها باستمرار (طالما أن الأجواء لا تشِي باقتراب حلّها) لتحقيق مكاسب تكتيكية تتعلّق بالاقتصاد والهدوء وغيرهما.

ساهمت هذه النقاط الثلاث في تشكيل المشهد الإسرائيلي/الغزي خلال العام ٢٠٢١، وإعادة بلورته وفق معادلة جديدة قد تحفظ الهدوء لسنوات قليلة قادمة. بالنسبة لإسرائيل، فإن هذه المعادلة التي تختلف عن استراتيجية نتنياهو- من خلال إضافة مركّب اقتصادي ملموس- قد تكون مفضّلة لسببين: أولاً، بما أن الائتلاف الحكومي الحالي يقوم على قاعدة متنوعة من الأحزاب اليمينية المتطرفة، اليمينية-الوسطية، اليسارية وحزب عربي، ويعتبِر ملف قطاع غزة (إلى جانب ملفات أخرى) قضايا خلافية، فقد لا يُقدم على القيام بأي خطوات من شأنها تغيير حالة «الهدوء» الراهنة، سواء بإجراء عملية تبادل أسرى أو القيام بـ «حملة عسكرية» جديدة، أو بإجراءات تعسّفية قد تدفع حركة حماس إلى التصعيد. والسبب هو أن أي تغيير في سياسة الهدوء، قد يتطلّب الوصول إلى تفاهمات ائتلافية صعبة وغير ممكنة وفق تركيبة الحكومة الحالية، الأمر الذي قد يسهم في تقصير عمر الائتلاف الحالي أو تفكيكه. ثانيًا، الحكومة الإسرائيلية الحالية تخطو خطى الحكومات السابقة في ما يتعلّق بملف الانقسام، وعليه؛ ومن منظور إسرائيلي، فإن معادلة الهدوء الحالية تخدم استمرار الانقسام، بالتالي؛ يُمكن النظر إلى الهدوء الحالي ليس فقط كأحد مخرجات الحرب الأخيرة (أيار ٢٠٢١)، وإنما أيضًا كجزء من استراتيجية إسرائيلية لها منطقها السياسي المنفصل عن الأحداث الميدانية.

أحد العوامل التي تحدد خيارات الائتلاف الحكومي الحالي تجاه قطاع غزة هي الخوف من انهيار الائتلاف بسبب استناده إلى قاعدة ضيقة من أعضاء الكنيست.

ليس واضحًا كيف يمكن أن تتغير الاستراتيجية الحذرة للائتلاف الحكومي الإسرائيلي في حال تم توقيع صفقة سياسية مع نتنياهو يعتزل بموجبها الحياة السياسية مقابل إسقاط تهم الفساد عنه. فأحد العوامل التي تحدد خيارات الائتلاف الحكومي الحالي تجاه قطاع غزة هي الخوف من انهيار الائتلاف بسبب استناده إلى قاعدة ضيقة من أعضاء الكنيست (٦٠ عضوًا). وفي حال تم التوصّل لهذه الصفقة مع نتنياهو، وخرج بموجبها من الحياة السياسية، فإن «كتلة داعمي نتنياهو» قد تتفكّك، وقد تنضمّ أحزاب يمينية أخرى إلى الائتلاف الحكومي ويُصبح بذلك مستندًا إلى قاعدة برلمانية أكثر صلابة تُمكّنه من التجرؤ على اتخاذ «قرارات استراتيجية» أكثر تجاه القطاع كقرار الحرب والتهدئة طويلة الأمد وغيرها. في الأثناء، انتهت إسرائيل من تشييد جدار اسمنتي-إلكتروني ذكي يمتدّ على طول ٦٥ كم وبعمق يصل إلى عشرات الأمتار تحت الأرض.[٢٠]

٣. الاستيطان في الضفة الغربية: دور فاعل للمستوطنين يجاور سياسات الحكومة

في نهاية العام ٢٠٢١، وصلت نسبة المستوطنين في الضفة الغربية إلى نحو ١٤,٤٪ من مجمل سكان الضفة الغربية ونحو ٥٪ من مجمل عدد الإسرائيليين. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة تصدر عن جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي حول عدد المستوطنين، فإن التقديرات ترجّح أن عدد المستوطنين

في الضفة الغربية قد وصل في نهاية العام ٢٠٢١ إلى نحو ٤٦٠ الفًا يضاف إليهم نحو ٣٧٥ ألفًا يسكنون داخل حدود القدس الشرقية،[٢١] ويتوزّع المستوطنون في الضفة الغربية على نحو ١٣٢ مستوطنة و١٤٠ «بؤرة» استيطانية.[٢٢]

في العام ٢٠٢١ استمر المستوطنون في توسيع نشاطهم الاستيطاني، واعتداءاتهم على الأرض والسكان الفلسطينيين، وقد تكثّفت أساليبهم لتشمل:

١. محاولات المجالس الإقليمية للمستوطنات والجمعيات الاستيطانية الفاعلة في مجال التوسع الاسّتيطاني (أهمها: نحالا[٢٣] وريغافيم[٢٤]) إقامة بؤر جديدة دون الحصول على موافقة من السلطات الإسرائيلية الرسمية، تمثّلت أهم هذه المحاولات في إقامة بؤرة «أفاتار» على جبل صبيح بالقرب من قرية بيتا في أيار ٢٠٢١،[٢٥] وعلى الرغم من إخلاء هذه المستوطنة بقرار من الجيش الإسرائيلي في شهر حزيران، فإن الجيش الإسرائيلي عاد وأعلن في تشرين ثاني ٢٠٢١ عن تصنيف نحو ٦٠ دونمًا من أراضي جبل صبيح كـ «أراضي دولة»، الأمر الذي سيشكّل مسوّغا «قانونيا» لإعادة بناء البؤرة.[٢٦]

٢. نشاط رعوي من «شبّان المستوطنين»، يشمل تسييج مناطق واسعة في جبال الضفة الغربية الخالية (معظمهما في مناطق (ج)) باعتبارها مناطق رعي خاصة بالمستوطنين.

٣. صدامات متكرّرة بين المستوطنين وأجهزة الأمن الإسرائيلية مثل الشرطة وحرس الحدود، الأمر الذي يعكس تطور أجندة شبه مستقلة لدى المستوطنين بالتوسّع حتى دون موافقة الحكومة الإسرائيلية، وتتخّذ هذه الأجندة بُعدًا دينيًا وعقائديًا يقوده تيار الحردليين، خصوصًا في المناطق المحيطة بنابلس،

في نهاية العام ٢٠٢١، وصلت نسبة المستوطنين في الضفة الغربية إلى نحو ١٤,٤٪ من مجمل سكان الضفة الغربية، ونحو ٥٪ من مجمل عدد الإسرائيليين.

ما هو الاستيطان الرعوي؟

ترى التيارات اليمينية الاستيطانية، خصوصًا «الحردلية» منها، أن أساليب التوسّع الاستيطاني التقليدية أصبحت غير مجدية بشكلٍ كاف كونها تنطوي على سياقات قانونية، وتعاون بيروقراطي معقّد مع الحكومة الإسرائيلية. من هنا، يستخدم شبّان من المستوطنين أسلوب الاستيطان الرعوي المدعوم ماديًا ومعنويًا من مجلس الاستيطان وجمعيات استيطانية متطرّفة. تقوم مجموعة من الشبان المستوطنين برعي قطيع من الأبقار أو الأغنام، وإطلاقها في مناطق جبلية مفتوحة وإشعار الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر بذلك. بعد فترة وجيزة؛ يقوم الشبّان المستوطنون بالبدء بتسييج هذه المساحات بذريعة أنه تم استخدامها لفترة بدون وجود اعتراضات من الدولة، وبالتالي، يقومون بتثبيت نوع ما من أنواع «الملكية» حسب «العرف المتبّع»، ومن ثم يمكن «التنازع» عليها قانونيًا في وقتٍ لاحق. وحسب أمين عام منظمة «آمنا» الاستيطانية المتطرّفة، زئيف حافير، فإن: «منطقة رعي واحدة كفيلة بوضع اليد على آلاف الدونمات» وهي أفضل من الاستيطان القائم على البناء، لأنه بحسب حافير «البناء يستغل مناطق أقل لأسباب اقتصادية، ففي الخمسين عاما السابقة سيطر البناء على ١٠٠ ألف دونم فقط».*

* حول تصريحات أمين عام "آمنا"، راجع: هاجار شيزيف، "أمين عام أمنا: سنبني عشر مزارع أخرى في الضفة هذا العام ، فهي أكثر كفاءة من المستوطنات،" *هآرتس*، ٢٢ شباط ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9557640؛ للمزيد حول الاستيطان الرعوي، انظر: هدى مبارك مباركة، "الاستيطان الرعوي: شكل جديد من أشكال الاستيطان الاستعماري في منطقة الأغوار، " *قضايا إسرائيلية* ٨٣ (٢٠٢١): ٩٧–١٠٨.

التصدي للمستوطنين في اللبن الشرقية، يوم ١٨ تشرين الثاني ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

ويدفع المستوطنين إلى معارضة مؤسسات الجيش والشرطة الإسرائيلية بحجّة أن أراضي الضفة الغربية هي أراض مقدّسة لا مكان لسيادة «أجنبية» (المقصود فلسطينية) عليها.[٢٧]

٤. استمرار حملات الانتقام التي يشنّها المستوطنون على القرى الفلسطينية، واعتراضهم المستمرّ مركبات الفلسطينيين، وهو أسلوب قديم لكنّه تطور وأخذ بُعدًا ممنهجا أكثر في العام ٢٠٢١. ومن أهم حملات «الانتقام» التي شنّها المستوطنون تلك التي تعرّضت لها قرية برقة بمحافظة نابلس، التي كشفت عن وجود جماعات منظّمة من المستوطنين، وهي جماعات مدعومة من مجالس المستوطنين التي تقوم بتجيير الأجواء المشحونة في أعقاب كل عملية، للانقضاض على قرى فلسطينية بأكملها ومهاجمتها.[٢٨]

تشكّل هذه الأساليب استمرارًا لنشاط المستوطنين في الأعوام السابقة، لكنّها أخذت بعدًا أكثر وضوحًا وتكثيفًا في العام ٢٠٢١. وقد أشار تقرير صادر عن «بتسيلم» في تشرين ثاني ٢٠٢١ إلى أن إسرائيل، تقوم بالاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية بوساطة «عنف المستوطنين»، الذين تستخدمهم الدولة لتنفيذ سياساتها ومخططاتها الاستيطانية في الضفة الغربية وتحديدًا في المناطق المصنّفة (ج).[٢٩] وتعكس هذه الأساليب، الدور البارز للتيار المتزمّت دينيًا والمتطرّف سياسيًا

(وهو التيار الحردلي) داخل المستوطنين، الذي (على الرغم من وجود بعض الانتقادات الإسرائيلية لممارساته الميدانية داخل الضفة) يستند إلى أرضية عقائدية تعتبر مقبولة نوعًا ما في المجتمع الإسرائيلي. وتمتاز هذه العقيدة بتجيير الدين اليهودي (بنسخته الحريدية المتزمتة) لصالح أجندة سياسية صهيونية تعتبر أراضي الضفة الغربية حيّزًا يهوديًا مقدّسًا. وعلى الرغم من صِغر حجم هذا التيار؛ فإن نفوذه وحضوره داخل مؤسسات الدولة تعزّز في العام ٢٠٢١، على الأقل من خلال نزوع الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى تبنّي أجندات استيطانية.[٣٠] ففي العام ٢٠٢١، تم تقديم نحو ٣٠ مشروع قانون إلى الكنيست من أعضاء عن «شاس»، و «الليكود»، وكتلة «الصهيونية الدينية» وكتلتي «يمينا» و«أمل جديد»،[٣١] طالب معظمها بفرض سيادة إسرائيلية على أراضي الضفة أو أجزاء منها، وإلى تحسين حياة المستوطنين.

تم في العام ٢٠٢١، تقديم نحو ٣٠ مشروع قانون إلى الكنيست من أعضاء عن «شاس»، و «الليكود»، وكتلة «الصهيونية الدينية» وكتلتي «يمينا» و «أمل جديد»، طالب معظمها بفرض سيادة إسرائيلية على أراضي الضفة أو أجزاء منها، وإلى تحسين حياة المستوطنين.

إن نزوع أحزاب اليمين الإسرائيلية (بعد انتخابات آذار ٢٠٢١، تشغل أحزاب اليمين المتنوعة نحو ٧٨ مقعدًا من أصل ١٢٠) إلى محاباة المستوطنين، وتحويل مشروعهم الاستيطاني إلى مشروع دائم، لا يعكس فقط التأثير المتنامي لجماعات المستوطنين داخل مؤسسات الدولة، وإنّما أيضًا الانزياح نحو اليمين الديني داخل المجتمع الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، يبدو أن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية قد تحول تدريجيًا إلى مسألة مُحاطة بشبه إجماع إسرائيلي.

وعلى الرغم من تنامي نشاطات المستوطنين (ممثلين بجمعياتهم الاستيطانية ومجالس أقاليم المستوطنات)، فإنه يجب ألا نرى هذا النشاط بمعزل عن الدور الذي تمارسه المؤسسات الإسرائيلية الرسمية والمنظمات الصهيونية، ولذي برز في العام ٢٠٢١ على النحو الآتي:

١. موافقة الصندوق القومي اليهودي (JNF) بتاريخ ١٤ شباط ٢٠٢١ على توسيع نشاطه الاستيطاني ليتعدّى حدود «دولة إسرائيل» إلى حدود «إسرائيل السيادية» أو «أرض إسرائيل»– التي تشمل الضفة الغربية أيضًا – وبالتحديد الموافقة على توسيع نشاطاته داخل أراضي الضفة الغربية بشكلٍ علني، بعد أن ظلّت على مدار عقود تُدار من شركة ظلّ تُدعى «هيمنوتا».[٣٢]
٢. استمرار مساعي سلطات الإحتلال عبر ذراعها «الإدارة المدنية» في تسوية أراضي الضفة الغربية: نحو ٦٠٪ من أراضي المنطقة (ج) التي لم تتم «تسويتها» في أعقاب تجميد مشروع التسوية الأردني بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧. وقد بدأ مشروع استكمال فرز، وتسجيل وتسوية، أراضي الضفة منذ سنوات لكن بوتيرة بطيئة، ويُعدّ إحدى الأدوات التي تستخدمها «الإدارة المدنية» والحكومة الإسرائيلية لفرض «سيادة» إسرائيلية على أراض شاسعة في

الضفة الغربية من خلال «أدوات قانونية» قد يكون لها تبعات بعيدة المدى في ما يتعلّق بالملكيات. يُضاف إلى مشروع التسوية هذا، القرار الحكومي رقم ٣٧٩٠ الصادر عام ٢٠١٨، الذي يُعنى بـ «تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المقدسيين والإسرائيليين»، وينصّ في أحد بنوده على نية إسرائيل تسوية أراضي القدس المحتلة. وقد شهد العام ٢٠٢١، استمرار للمساعي الإسرائيلي في تسوية أراض إضافية داخل القدس، الأمر الذي يوفّر «فرصة تاريخية» للصندوق القومي اليهودي، وحارس أملاك الغائبين، بالإضافة إلى الجمعيات الاستيطانية لوضع اليد، وبشكل «قانوني»، على مساحات إضافية.

٣. استمرار سياسات إسرائيل في اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم من خلال سياسات هدم المنازل، وتجريف الأراضي. ففي العام ٢٠٢١ فقط، وصلت عمليات الهدم إلى ذروة جديدة لم تُسجّل منذ أكثر من عقد، حيث هدمت إسرائيل نحو ٢٩٥ مبنىً سكنيًا في الضفة الغربية والقدس، الأمر الذي ترتّب عليه تشريد ما يُقارب ٩٠٠ فلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، هدمت السلطات الإسرائيلية نحو ٥٤٨ مبنى غير سكني (آبار مياه، بركسات، مخازن، معامل، منشآت زراعية وغيرها) في الضفة الغربية والقدس. [٣٣]

إجمالاً، فإن النظر إلى ممارسات المستوطنين وجمعياتهم المتطرّفة جنبًا إلى جنب مع ممارسات الحكومة الإسرائيلية والمنظّمات الصهيونية، يُمكن أن يوضّح التناغم، وتوزيع الأدوار، بين هذه الأجسام في عملية السيطرة على أكبر قدر من مساحات الضفة الغربية، على الرغم من أن هناك تضاربات عينية وصدامات متفرّقة، أحيانًا، بين جماعات المستوطنين والمؤسسات الإسرائيلية الرسمية. هذه التضاربات يُمكن أن تُفهم على أنها اختلافات حول طريقة التوسّع الاستيطاني ووتيرته، وليس على المبدأ الاستيطاني التوسّعي بحد ذاته. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن العام ٢٠٢١، يكشف عن أن مساعي إسرائيل للتوسّع الاستيطاني داخل الضفة الغربية والقدس، بدأ يُغادر «الأسلوب التحايلي» الذي كان سائدًا خلال السنوات السابقة، وبات يتخّذ شكلاً أكثر صراحة ومأسسة من خلال تدعيم الاستيطان بمسوغات «قانونية»، في الوقت الذي يتحوّل فيه المستوطنون أنفسهم إلى قوة فاعلة ونشطة ميدانيًا.

٤. الهبّة الفلسطينية (هبّة أيار): من باب العامود إلى كل فلسطين التاريخية

في بداية شهر رمضان في العام ٢٠٢١ (نيسان–أيار ٢٠٢١) تفاعل حدثان أساسيان في مدينة القدس، وأفضيا إلى هبّة فلسطينية شاملة سُرعان ما تطوّرت لتعمّ كل التجمّعات الفلسطينية بين البحر والنهر. الحدث الأول؛ تمثّل في نصب شرطة الإحتلال الإسرائيلية حواجز حديدية في منطقة باب العامود، الأمر

الـذي اعتبـر تغييـرًا مرفوضـاً مـن الفلسـطينيين الذيـن انتفضـوا لإزالـة هـذه الحواجـز. أمّـا الحـدث الثانـي؛ فتمثـل فـي انتقـال مشـروع الاسـتيطان فـي حـيّ الشـيخ جـرّاح إلـى مرحلـة حاسـمة بعـد أن كان مـن المتوقـع أن تحكـم المحكمـة الإسـرائيلية المركزيـة لصالـح المسـتوطنين وتطـرد أربـع عائـلات مـن منازلهـا. إن تفاعـل هذيـن الحدثـين، تسـبّب فـي موجـة احتجاجـات عارمـة اتسـعت رقعتهـا الجغرافيـة بشـكل متسـارع خـلال شـهر رمضـان وهـو مـا أدّى إلـى انـدلاع هبّـة أيـار ٢٠٢١.

فيمـا يخـصّ الأراضـي الفلسـطينية تحديـدًا (الأراضـي المحتلـة عـام ١٩٦٧)، أدّت الهبـة إلـى انـدلاع جولـة قتـال أخـرى مـع قطـاع غـزة اسـتمرت ١١ يومًـا، ومواجهـات جماهيريـة داخـل القـدس، ومواجهـات واسـعة النطـاق فـي معظـم مناطـق الضفـة الغربيـة. إن السـرعة التـي امتـدت فيهـا هـذه الهبـة، وكثافـة المواجهـات فـي القـدس والضفـة الغربيـة، وضعتـا القيادتـين السياسـية والعسـكرية فـي إسـرائيل أمـام تحـدٍ صعـب، لاسـيّما أن العلاقـة بـين إسـرائيل والسـلطة الفلسـطينية لـم تكـن فـي أفضـل حالاتهـا بسـبب توقـف التنسـيق الأمنـي.

يرصـد هـذا الجـزء بعـض الاسـتخلاصات المرتبطـة بهبـة أيـار علـى إسـرائيل، وانعكاسـات ذلـك علـى سياسـاتها المسـتقبلية مـع الجماهيـر الفلسـطينية، خصوصًـا فـي ظـلّ توقّعـات أن تتحـول هـذه الهبـة (التـي اعتبرهـا الفلسـطينيون أنهـا كسـرت حواجـز الخـوف وسـاهمت فـي تحريـك الجمـود السياسـي مـن الأسـفل) إلـى نمـط يسـتطيع الفلسـطينيون تكـراره فـي المسـتقبل:

أولاً: تحـاول إسـرائيل باسـتمرار تغييـر الوضـع الراهـن (أو مـا يُعـرف بـ «السـتاتوس-كو») بـين الأردن وإسـرائيل فـي الحـرم الشـريف والمسـجد الأقصـى. ومـع أن المسـتوطنين، والتيـارات الأكثـر تطرّفًـا داخـل الصهيونيـة الدينيـة، هـي التـي تقـوم باقتحـام الأقصـى، وأداء شـعائر توراتيـة، وفـرض طقـوس دينيـة فـي منطقـة بـاب العامـود؛ فـإن الحكومـات الإسـرائيلية (سـواء حكومـات نتنياهـو ٢٠٠٩ – ٢٠٢١ أو الحكومـة الحاليـة) لا تتوانـى عـن توظيـف هـذه التيـارات الدينيـة، أو علـى الأقـل صـرف النظـر عـن ممارسـاتها، لإحـداث تغييـر علـى السـتاتوس-كو.

لا بـد مـن الإشـارة إلـى أن المحكمـة العليـا الإسـرائيلية كانـت قـد ناقشـت خـلال الأعـوام الثلاثـة الماضيـة، موضـوع السـماح لليهـود بالصـلاة فـي المسـجد الأقصـى أكثـر مـن مـرة، بعـدّ التماسـات تقدّمـت بهـا جمعيـات اسـتيطانية ومؤسسـات وجمعيـات إسـرائيلية مختلفـة. وبشـكل غيـر متوقّـع؛ طلبـت المحكمـة فـي إحداهـا أن يُقـدّم المسـتوى السياسـي توضيحًـا لسـبب اسـتمرار منـع اليهـود مـن الصـلاة أثنـاء «زيـارة» سـاحات المسـجد الأقصـى.[٣٤] يُشـار إلـى أن المحكمـة العليـا الإسـرائيلية تشـهد سلسـلة تغييـرات تتعلّـق بتعيـين قضـاة ذوي توجهـات أيديولوجيـة يمينيـة، خاصـة خـلال فتـرة حكـم بنيامـين نتنياهـو، ورئاسـة أييلـت شـاكيد لـوزارة القضـاء، إذ سـعت الأخيـرة خـلال فتـرة ترؤسـها الـوزارة إلـى تغييـر آليـة تعيـين قضـاة المحكمـة العليـا، بالإضافـة إلـى أنهـا أكثـر وزيـرة عيّنـت قضـاة فـي المحكمـة.[٣٥] فـي العـام ٢٠٢١،

طلب بينيت، رئيس الحكومة الإسرائيلية، من وزير الأمن الداخلي وقائد الشرطة في القدس أن يعملا على توفير الظروف المناسبة لدخول اليهود إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه، على الرغم من رفض بعض الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي (ميرتس والإسلامية الجنوبية)، وعلى الرغم من الإدانات التي صدرت عن السلطة والأردن وتركيا بهذا الشأن.[٣٦]

ثانيًا: تعاظم دور المستوطنين وتياراتهم السياسية في فرض أجنداتهم تحديدًا في ما يتعلّق بالقدس. حيث إن هذا التعاظم لا يبدو آنيًا؛ وإنما يستند إلى سياق تاريخي/ سياسي. فقد اتّسمت العقود الثلاثة الأخيرة بانتهاء مرحلة الأحزاب الكبيرة في إسرائيل، وهي تلك الأحزاب القادرة على تشكيل ائتلافات حكومية متجانسة نوعًا ما من حيث تركيبتها وأجنداتها السياسية (مثل حزب العمل أو حزب الليكود). في المقابل؛ يتّسم المشهد الحزبي في إسرائيل مؤخرًا بوجود ائتلافات تقوم على تنوعات سياسية وأيديولوجية، قد لا يقلّ فيها الثقل السياسي للأحزاب الصغيرة عن الأحزاب الكبيرة؛ إذ إن جميع أعضاء الائتلاف قادرون أحيانًا على لعب دور «بيضة القبّان» للحفاظ على استقرار الحكومة أو تهديده. في معظم الحالات، استطاعت تيارات الصهيونية الدينية وأحزاب اليمين الجديد المتطرّفة – المشاركة ضمن حكومات نتنياهو بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢١ – أن تفرض ممارسات تتعلّق باقتحام الأماكن المقدسة، تلاوة صلوات داخل ساحات الحرم الشريف، أو القيام بمسيرات استفزازية داخل القدس، أو إحياء يوم «توحيد القدس».[٣٧] في هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى شروع الجمعيات اليمينية الاستيطانية في تعزيز حضورها الاستفزازي في مدينة القدس، عبر تنظيم المسيرات والاقتحامات للحرم المقدسي، كان آخرها سعي جمعية «عام كلبيا» لتنظيم مسيرة

تعاظم دور المستوطنين وتياراتهم السياسية في فرض أجنداتهم تحديدًا في ما يتعلّق بالقدس.

إضاءة- جمعية «نحالات شمعون» الاستيطانية: بطاقة تعريف

نحالات شمعون: بالعبرية تُعنى «أملاك شمعون»- التسمية نسبةً إلى حيّ وُجد اليهود فيه، بشكل غير قانوني، حتى عام ١٩٤٨، وهي شركة خاصة تعمل في «المجال القانوني»* - كما هي مسجّلة لدى مسجّل الشركات الإسرائيلية. ظهرت الشركة كممثّل للمستوطنين في هذه القضية، من خلال الدعاوى القانونية التي تقدّمت بها للمحاكم الإسرائيلية، طالبت فيها بإخلاء حيّ الشيخ جرّاح من سكانه الفلسطينيين للسماح للمستوطنين بإقامة مستوطنة كبيرة في الحيّ.** كما حظي المستوطنون بدعم دائم من المستوى الرسمي الإسرائيلي الحكومي، تجلّى ذلك في زيارات أعضاء الكنيست اليمينيين للحيّ مثل إيتمار بن غفير وغيرهم.**

---

* للاستزادة حول نحالات شمعون، انظر/ي: عبد القادر بدوي، "نحالات شمعون": شركة استيطانية خاصّة وذراع الحكومة الإسرائيلية في قضية تهجير أهالي حيّ الشيخ جرّاح"، *ملحق المشهد الإسرائيلي- مدار*، ١٧ أيار ٢٠٢١. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3CWzs9V.

** المرجع السابق.

الأعلام، بعد أن تم تأجيلها بسبب جائحة كورونا، في يوم «توحيد القدس»، وكذلك نشاطات جمعيات يمينية متطرّفة مثل «لاهافا»[٣٨] و«لافاميليا»[٣٩] وغيرها. ومع انحسار دور اليسار الإسرائيلي، فإن هذه الأحزاب؛ سواء أكانت في الحكومة الإسرائيلية أم خارجها، ستظلّ قادرة على التأثير وفرض أجنداتها وممارساتها داخل القدس. أمّا بالنسبة للحكومة الإسرائيلية الجديدة، فعلى الرغم من أنها لا تضمّ الحزبين الأكثر تطرّفًا داخل تيار الصهيونية الدينية (حزب «قوة يهودية» بزعامة إيتمار بن غفير، وحزب «تكوما» بزعامة بيتسلئيل سموتريتش)؛ فإنها لاتعمل على إيقاف ممارسات الصهيونية الدينية في القدس، لاسيّما أن بينيت يعتبر أحد الزعماء «الليبراليين» لهذا التيار، وهذا ما حصل بالفعل في شباط ٢٠٢٢، عندما عاد بن غفير لنصب خيمته في حي الشيخ جراح مهددًا كل المشهد بالانفجار.

ثالثًا: كشفت قضية تهجير أهالي حيّ الشيخ جرّاح عن نفوذ الشركات والجمعيات اليمينية الاستيطانية الخاصة وتأثيرها السياسي؛ فقد برزت الجمعيات الاستيطانية اليهودية كمؤسسات «سيادية»، تُكمّل دور أجهزة الدولة الرسمية، وتحاول تصويب انحرافاتها (أي الانحراف عن «القيم الدينية اليهودية»)، فهي ترى أن المحكمة «العلمانية» تكون عادةً مستعدّة لمناقشة حقّ الفلسطينيين في حيّ الشيخ جراح من خلال «منازعة قضائية»، وبالتالي؛ قد يؤدي ذلك إلى انتهاك «السيادة اليهودية» على أرض القدس. في هذا السياق، برزت الجمعية الاستيطانية المعروفة باسم «نحالات شمعون».

هنا، لا بدّ من الإشارة إلى أن مشروع إسرائيل لتسوية أراضي القدس قد قطع شوطًا لا يُستهان به داخل حيّ الشيخ جراح؛ فخلال عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١، شهد حيّ أم هارون في الشيخ جراح محاولات إسرائيلية لتسويته، من خلال قيام جمعيات يهودية بالادّعاء بملكية يهودية للحيّ قبل العام ١٩٤٨، وتسعى إلى دفع المحكمة للمصادقة على تسويته لصالحهم، الأمر الذي سيترتب عليه طرد قرابة ٤٥ عائلة فلسطينية من منازلها، إلّا أن اندلاع هبّة أيار التي انطلقت من الشيخ جرّاح، وما تلاها من ضغط محلي ودولي، أجبرت المحكمة على إرجاء النظر في القضية، دون أن تُسقطها.[٤٠]

رابعًا: بعد ما بات يُعرف بـ «هبة السكاكين» التي اندلعت في القدس عام ٢٠١٤، سارعت المؤسسة الأمنية والعسكرية إلى صياغة استراتيجيات جديدة للتعامل مع المقدسيين من شأنها أن تتجاوز استراتيجية «الإهمال والإفقار» إلى استراتيجية جديدة يُمكن تلخيصها في أنها سياسات «إدماج وإلحاق». في هذا السياق، جاءت الخطّة الحكومية الإسرائيلية المعروفة بالقرار ٣٧٩٠ لعام ٢٠١٨، التي تهدف، حسب الادّعاء الإسرائيلي، إلى تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المقدسيين والإسرائيليين، في محاولة لإنهاء مسبّبات الهبات، وذلك استنادًا إلى افتراض إسرائيلي مفاده أن

الهبة داخل القدس سببها أساسًا الأوضاع الاجتماعية/ الاقتصادية وليس السياسية. وبصرف النظر عن «العَمَى السياسي» الإسرائيلي عندما يتعلّق الأمر بالمقدسيين؛ فإن هذه الخطة التي خصّصت لها إسرائيل مبالغ طائلة من المتوقع أن تشهد تحديًا حقيقيًا، لاسيما أن هبة أيار ٢٠٢١ جاءت بعد نحو ثلاثة أعوام من تطبيقها. وفي حال تكررت أحداث هبة أيار، ولو بشكل جزئي وضيق النطاق؛ فمن المتوقع أن تُعيد إسرائيل النظر في النتائج السياسية المرجوة من هذه الخطة، بحيث تقلل سقف توقعاتها بأن «الإصلاح» الاقتصادي قد ينتج عنه هدوء ولا مبالاة سياسية من المقدسيين.

بعد عام على الهبّة التي انطلقت من الشيخ جرّاح، تعود القضية مجدّدًا لتتصدّر المشهد الفلسطيني، خصوصًا بعد الأحداث الأخيرة في الحيّ وتهجير عائلة صالحية وهدم منزلها، وتصاعد اقتحامات المستوطنين والمتطرفين اليمينيين وفي مقدّمتهم بن غفير للحيّ، في سيناريو مُشابه لما حدث قُبيل هبّة أيار ٢٠٢١، في هذا السياق، تُشير التقديرات الأمنية والاستخباراتية، كذلك تقديرات الجيش الإسرائيلي، إلى أن إمكانية اندلاع مواجهة مفتوحة مع الفلسطينيين، شبيهة بهبّة أيار، خلال الفترة الممتدة بين شهر رمضان و«عيد الفصح» اليهودي عالية جدًّا،[٤١] لا سيّما في ظلّ حالة التوتّر وعمليات إطلاق النار التي تشهدها مناطق شمال الضفة الغربية، والأحداث التي يشهدها حيّ الشيخ جرّاح مؤخرًا، والاقتحامات المتكرّرة للشخصيات المتطرّفة. كما أن أحداث شباط ٢٠٢٢ التي وقعت في حيّ الشيخ جرّاح، إضافة إلى اقتحامات المستوطنين وأعضاء الكنيست من أحزاب اليمين بما فيها الليكود (أحزاب المعارضة)، تُعيد المشهد للصراعات

تُشير التقديرات الأمنية والاستخباراتية، كذلك تقديرات الجيش الإسرائيلي، إلى أن إمكانية اندلاع مواجهة مفتوحة مع الفلسطينيين، شبيهة بهبّة أيار، خلال الفترة الممتدة بين شهر رمضان و«عيد الفصح» اليهودي عالية جدًا.

شهد العام ٢٠٢١ الحدث الأبرز في ما يخص السجون الإسرائيلية والتفاعل الإسرائيلي مع قضية الأسرى الفلسطينيين، وتمثّل في عملية نفق الحرية (في السادس من أيلول) عندما تمكّن ستة أسرى من الهرب من سجن جلبوع.

في العام ٢٠٢١، اعتقلت إسرائيل نحو ٨٠٠٠ فلسطيني/ ة (تم الإفراج عن جزء كبير منهم)، بينهم أكثر من ١٣٠٠ قاصر/ة وطفل/ة، و١٨٤ امرأة، بينما أصدرت ١٥٩٥ أمرًا بالاعتقال الإداري. بلغ عددها حتى نهاية شهر كانون الأول ٢٠٢١ قرابة ٤٦٠٠ أسير، منهم ٣٤ أسيرة (بينهنّ فتاة قاصر)، وأكثر من ١٦٠ طفلًا، وأكثر من ٥٠٠ معتقل إداري، و٩ نواب في المجلس التشريعي.* من ناحية أخرى، وصل عدد الشهداء الأسرى إلى ٢٢٧ بعد استشهاد سامي العمور وحسين مسالمة خلال العام ٢٠٢١. **

* وفا، التقرير السنوي لمؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان للعام ٢٠٢١ حول الأسرى"، وفا- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3LHkCt8.

** المرجع السابق.

السياسية/ الحزبية في إسرائيل، وانعكاسات ذلك على الأرض وإشعال النار في القدس، في إطار الصراع الذي تخوضه أحزاب المعارضة من اليمين، بما في ذلك حزب الليكود، الذي يرغب في «إحراج» بينيت حتى لو أدّى ذلك إلى إشعال مواجهة جديدة.[٤٢]

٥. قضية الأسرى والهروب من جلبوع

شهد العام ٢٠٢١ الحدث الأبرز في ما يخص السجون الإسرائيلية والتفاعل الإسرائيلي مع قضية الأسرى الفلسطينيين. إلى جانب ملفات الإضرابات الفردية عن الطعام وارتقاء شهداء في صفوف الحركة الأسيرة وملف مخصصات الأسرى الذي تستخدمه إسرائيل كحجة لمصادرة جزء من العوائد الضريبية المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فإن الحدث المفصلي تمثّل في عملية نفق الحرية (في السادس من أيلول) عندما تمكّن ستة أسرى من الهرب من سجن جلبوع. سيطرت هذه القضية على اهتمام المستوى الرسمي وغير الرسمي في إسرائيل، وتصدّرت مُجريات العملية ومستجدّات البحث عن الأسرى الصحف الإسرائيلية خلال فترة تقارب الأسبوعين.

على الصعيد السياسي الرسمي، سرعان ما تصاعدت الخلافات والاتهامات لإدارة مصلحة السجون بالمسؤولية عن «الفشل الاستخباراتي»، أو حتى «قصورها» في الكشف عن العملية قبل حدوثها، خصوصًا أن إدارة مصلحة السجون- جهاز تابع لوزارة الأمن الداخلي- يحصل على موازنات سنوية ضخمة من الحكومة الإسرائيلية، بلغت ٣,٧٧ مليون شيكل في العام ٢٠٢٠. ومما أثار من حدّة التصريحات أن غالبية هذه الموازنة تُخصّصها إدارة السجون لتغطية رواتب سجّانيها وضبّاطها (نحو ٣ مليارات شيكل من إجمالي الموازنة المخصّصة)[٤٣]. في المقابل، تركّزت معظم الردود من إدارة مصلحة السجون بانعدام قدرة إدارة السجون أو شللها في التعامل مع الأسرى الأمنيين (بحسب تصنيف إسرائيل لهم)، نتيجة القيود التي فرضها المستوى السياسي عليهم في هذا الأمر،[٤٤] وهو ما أعطى ضوءًا أخضر، وإن كان بشكل مضمر، لتشديد الخناق على الأسرى والأسيرات وقمعهم والتنكيل بهم في معرض استعراض العضلات كي لا يظهر أي مستوى في موقع المسؤول عن هذا الفشل.

خلاصة

تستغل إسرائيل المكانة الثانوية، نسبيًا، التي تحظى بها المسألة الفلسطينية في سلّم أولويات الإدارة الأميركية الحالية، بالإضافة إلى انشغال العالم بالحملة العسكرية الروسية ضدّ أوكرانيا، وتبِعات هذه الحملة، غير المسبوقة، بالإضافة إلى استمرار الانقسام الفلسطيني لتعزيز فرصها في ترسيخ الاستيطان، والتوسّع الزاحف داخل الضفة الغربية والقدس. في المقابل؛ ثمّة العديد من العوامل التي قد تساهم في كبح جماح إسرائيل ومشروعها الاستيطاني وأهمها خطر تصنيف إسرائيل دولة أبارتهايد بشكل واسع النطاق، بالإضافة إلى التقديرات الأمنية الإسرائيلية التي تستمر بالتحذير من تبعات غليان الشارع الفلسطيني، الذي قد يتسبّب، في ظلّ ظروف معينة، في جولة قتال مع قطاع غزة لا ترغب بها إسرائيل حاليًا. لكن كلّ ذلك يجب ألا يعني أنه ليس هناك هامش عريض للمناورة الفلسطينية؛ فالقيادة الفلسطينية لا تزال تعلب دورًا أساسيًا في تحديد خيارات إسرائيل، والمساهمة الفاعلة في ضبط المسار السياسي أمامها، في حال تمكّنت من الاستثمار في جملة التحديات التي تقف أمام إسرائيل، على الرغم من الصعوبات التي تنطوي عليها هذه المهمّة.

الهوامش

١ تمار هيرمان، متدينين؟ قوميين؟ المعسكر الصهيوني الديني في إسرائيل عام ٢٠١٤ (القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٤).

٢ الائتلاف الحكومي هو عمليا برئاسة نفتالي بينيت (٢٠٢١–٢٠٢٣) ويائير لابيد (٢٠٢٣–٢٠٢٥). لكن على ما يبدو، فإن بينيت انتدب وزير دفاعه، بيني غانتس، ليكون الممثل الحكومي الأبرز للقاء المسؤولين السياسيين الفلسطينيين مع منحه هامشا من الاستقلالية التي لا تتعارض مع سياسات الائتلاف الحاكم. وبالتالي، عند الحديث عن المسألة الفلسطينية، فإن الائتلاف الحكومي الإسرائيلي يبدو كأنه ثلاثي القوام (بينيت–لابيد–غانتس).

3 White House, "Readout of President Joseph R. Biden, Jr.'s Meeting with Prime Minister Naftali Bennett of Israel," *The White House*, August 28, 2021, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/202127/08//readout-of-president-joseph-r-biden-jr-s-meeting-with-prime-minister-naftali-bennett-of-israel/.

4 Hadar Kusskind, "Biden-Bennett Meeting a Chance to Push for Two-State Solution," *Jerusalem Post*, August 19, 2021, https://bit.ly/3sUy3Nc.

٥ للمزيد حول الاتفاقيات الائتلافية للحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦، انظر/ي، برهوم جرايسي، "انطلاق عمل حكومة بينيت – لابيد وسط تناقضات تزيد احتمالات عدم صمودها!،" *ملحق المشهد الإسرائيلي– مدار*، ٢٠٢١. https://www.madarcenter.org/mash_had_pdf/almashhad-15062021.pdf

٦ يسرائيلي تسيبي وبينس روتي، "مؤشر الأمن القومي، استطلاع رأي الجمهور لمركز أبحاث الأمن القومي للعام ٢٠٢٠–٢٠٢١– تقدير استراتيجي ٢٠٢١–٢٠٢٢" (تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي، ٢٠٢٢) https://www.inss.org.il/he/publication/strategic-survey-survey/

٧ لقراءة التقرير الكامل، انظر، هيومن رايتس ووتش، "تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد" (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢١) https://www.hrw.org/ar/report/2021/04/27/378469

٨ لقراءة التقرير الكامل انظر، منظمة العفو الدولية، "الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية" (منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٢). https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/02/israels-apartheid-against-palestinians-a-cruel-system-of-domination-and-a-crime-against-humanity/

٩ للاستزادة، راجع/ي: تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢١: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠. ولقراءة التقرير كاملاً، انظر/ي بتسيلم، "نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه الأبارتهايد" (القدس: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، ٢٠٢١). https://www.btselem.org/arabic/apartheid

١٠ للمزيد، http://reut-institute.org/Publication.aspx?PublicationId=3767.

١١ لقراءة التقرير الكامل انظر/ي، المحكمة الجنائية الدولية. "بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، بخصوص التحقيق في الحالة في فلسطين،" ٢٠٢١. https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=210303-prosecutor-statement-investigation-palestine&ln=Arabic

١٢ حول مشروع "كونسرت" انظر/ي الموقع الرسمي على: https://bit.ly/36qyoQr

١٣ عاموس هارئيل، "بين رمضان والفصح: تقديرات الجيش بأن شهر نيسان سيشهد تصعيدًا في المناطق،" *هآرتس*، ١٨ شباط ٢٠٢٢.
https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium.HIGHLIGHT-1.10619724

١٤ ميخا غودمان، "ثماني خطوات لتقليص الصراع،" ليبرال– مجلة إسرائيلية سياسية شهرية، ٢٠١٩. https://bit.ly/3laDoOB

15 Udi Dekel and Noa Shusterman, "The Palestinian Arena: The Need to Arrest the Slide into a One-State Reality," *in Strategic Survey for Israel* 2022, ed. Dror Shalom and Anat Kurz (Tel Aviv: The Institute for National Security Studies (INSS), 2022), https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/202202//StrategicAssessment2122-_ENG_4.pdf

16 Dekel and Shusterman, "The Palestinian Arena: The Need to Arrest the Slide into a One-State Reality."

١٧ نير دبوري، "تخوفات من تصعيد في الضفة الغربية: التوصيات الأمنية المبكرة والأكثر رجاحة" *القناة الثانية*، ١٥ شباط ٢٠٢٢.
https://www.mako.co.il/news-military/2022_q1/Article-6dd11ebcbbefe71027.htm&utm_source=Whatsapp&utm_medium=Share

١٨ يائير لابيد، "الاقتصاد مقابل الأمن– خطاب وزير الخارجية يائير لابيد أمام مؤتمر معهد السياسات المناهضة للإرهاب،" *وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ٢٠٢١.
https://www.gov.il/he/Departments/news/fm_lapid_ict

١٩ حتى الآن، يتم تصنيف هذه التصاريح على أنها تصاريح تجارة، والتقدم لها يتطلب الانتداب من شركة تجارية في غزة. لكنها عمليا، تستخدم للعمل المأجور فيما يبدو أنه تجربة (Israeli pilot) لتخصيص حصة (كوتا) لعمال غزة للدخول إلى إسرائيل.

٢٠ يانيف كوبوفيتش، "بطول ٦٥ كم حول قطاع غزة: الانتهاء من بناء الجدار حول القطاع"، *هآرتس*، ٧ كانون الأول ٢٠٢١.
https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.10446352

٢١ تم تقدير العدد انطلاقا من الكتاب السنوي لجهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي لعام ٢٠٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة النمو السكاني في إسرائيل في العام ٢٠٢١ التي وصلت إلى نحو ١,٧٪، راجع/ي: جهاز الإحصاء الإسرائيلي، "السكان حسب المقاطعة والديانة،" الكتاب السنوي (القدس: جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ٢٠٢١). https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/2.shnatonpopulation/st02_15x.pdf
PeaceNow, "Population," 2020, https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population.

٢٢ على موقعها على فيسبوك (لا يوجد موقع رسمي على الإنترنت) تعرف الجمعية نفسها على النحو الآتي: تعمل حركة نحالا على تحقيق الأهداف الصهيونية في مجالات الاستيطان والإعلام. تعمل الحركة على تشكيل نوى المستوطنات التي تهدف إلى إنشاء نقاط استيطان جديدة في الضفة الغربية. ولدى الحركة عدد من الأنوية الاستيطانية يتراوح عدد كل نواة بين ١٥ و٢٥ عائلة. تعمل نحالا مع محترفين في مجال التخطيط الاستيطاني في المناطق التي لا يوجد فيها حتى الآن مستوطنة يهودية. وتعتبر جمعية نحالا من المبادرين لإقامة بؤرة افيتار في جبل صبيح.

٢٣ منظمة "ريغافيم" هي حركة جماهيرية إسرائيلية تهدف إلى الحفاظ على الأرض والثروات "القومية" ومنع السيطرة الفلسطينية "غير القانونية" على أراضي الدولة، وذلك من خلال ضمان حفظ القانون (الإسرائيلي) في كل ما له صلة بالأرض، وهي تستند بذلك إلى رؤيتها اليهودية، وتنفيذ هذه الرؤية يتم من خلال البرلمان والمحاكم ونشر التقارير والأبحاث ورفع التماسات بهدف عرقلة عمليات البناء الفلسطينية في المناطق المصنفة (ج) وفق اتفاقيات أوسلو. للمزيد، راجع: عصمت منصور، "قراءة في تقرير منظمة "ريغافيم" اليمينية الواقع مقلوباً– الفلسطيني إذ يُتهم بسرقة أرضه!،" ملحق المشهد الإسرائيلي– مدار، ٢٠٢٠. https://bit.ly/33in73F

٢٤ لتفاصيل أكثر حول تأسيس البؤرة الاستيطانية "افيتار" والتفاعلات السياسية الإسرائيلية بشأنها، انظر: مدار، "قضية البؤرة الاستيطانية 'أفيتار' (جبل صبيح) وانعكاسها على الحكومة الإسرائيلية"، ورقة تقدير موقف (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار"، ٢٠٢١). https://bit.ly/3JuLDy1.

25 PeaceNow, "The Minister of Defense Is about to Establish a New Settlement in Evyatar; Now Is the Time to Stop It," *Peace Now*, 2021, https://peacenow.org.il/en/the-minister-of-defense-is-about-to-establish-a-new-settlement-in-evyatar.

٢٦ هاجار شيزيف، "مستوطنون اعتدوا على شرطي حرس حدود أثناء إخلاء خيمة بالقرب من يتسهار، وشرطي آخر أصيب إصابات طفيفة،" هآرتس، ١١ تشرين أول ٢٠٢١. https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.10285847

٢٧ للمزيد حول عنف المستوطنين واعتداءاتهم على القرى الفلسطينية، راجع/ي التقارير الدورية والتغطيات الموثقة بالأرقام والصادرة عن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الضفة الغربية (بتسيلم) على الرابط الآتي: https://www.btselem.org/arabic/topic/settler_violence

٢٨ بتسيلم، "بالوكالة عن الدّولة: استيلاء الدّولة على أراضٍ في الضفة الغربيّة أداتُه عُنف المستوطنين" (القدس، ٢٠٢١). https://www.btselem.org/arabic/publications/202111_state_business

٢٩ تمار هيرمان، متدينين؟ قوميين؟ *المعسكر الصهيوني الديني في إسرائيل عام ٢٠١٤* (القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٤).

٣٠ للمزيد حول مشاريع القرارات، والأحزاب التي قدمتها، راجع/ي قاعدة بيانات "الراصد القانوني" لدى مركز مدار https://bit.ly/3JfR4AG

٣١ تال شاليف، "تغيير سياسات: الصندوق القومي سيبدأ رسميا بتوسيع المستوطنات"، موقع والا العبري، ١١ شباط ٢٠٢١. https://news.walla.co.il/item/3417598

32 B'Tselem, "2021 Was the Deadliest Year since 2014, Israel Killed 319 Palestinians in OPt 5-Year Record in House Demolitions: 895 Palestinians Lost Their Homes | B'Tselem," *B'Tselem*, 2022, https://bit.ly/364io6t.

٣٣ للاطلاع على الالتماس الذي قدمه المركز الإسرائيلي للدفاع عن الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وبروتوكول الجلسة، https://bit.ly/3hgVyel

٣٤ بيني أشكينازي، "ايليت شاكيد: الجمهور الإسرائيلي بات أسيرا للمحكمة العليا الإسرائيلية"، ذي ماركر، ١٨ آذار ٢٠١٩. https://www.themarker.com/news/politics/1.7026788

٣٥ يستحاق رايتير، "لفهم المسجد الأقصى"، بودكاست أحاد بيوم، القناة الثانية عشر، ١٩ تموز ٢٠٢١. https://apple.co/3Hk5QFg

٣٦ ينال جبارين، "مثل دوار التحرير: كيف تحول باب العامود لرمز للاحتجاج الفلسطيني"، هآرتس، ٢ أيار ٢٠٢١. https://bit.ly/3GLNz3j.

٣٧ جمعية يمينية متطرفة، أسسها المتطرف بن تسيون غوفشتاين في العام ١٩٩٩، وهي من الجمعيات التي تقف خلف دعوات اقتحام الحرم القدسي الشريف ومحيطه، والاعتداء على الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين الموجودين فيه، ومهاجمة الفلسطينيين والاعتداء عليهم. ترى الجمعية نفسها شرطي آداب لمنع "انصهار اليهود في الأرض المقدّسة"، من خلال الزواج والاختلاط، حيث تُحارب ظاهرة "الزواج المختلط" بين العرب واليهود، وترفض انصهار "غير اليهودي" في حياة اليهود بمختلف الوسائل والأساليب بما في ذلك استخدام العنف. للمزيد حول هذه الجمعية. انظر/ي: عبد القادر بدوي، ""لاهافا": شرطة آداب ومنظّمة التطرّف الإسرائيلي"، ملحق المشهد الإسرائيلي– مدار، ٣ أيار ٢٠٢١. https://bit.ly/3EWCuww.

٣٨ منظمة يمينية عنصرية، وقد قام مؤسسوها باختيار اسمها تيمنًا بأفلام المافيا الإيطالية، وتُقدّم المنظمة نفسها على أنها المحافظ على قيم "العائلة اليهودية" النقية، تأسّست في العام ٢٠٠٥ على يد نشطاء وأعضاء يهود نشطوا سابقاً في المنظمة المعروفة باللغة العبرية باسم "غوف هأريوت" "عرين الأسود"– بالعربية، كمحاولة لإعادة تنظيم رابطة مشجّعين جديدة لفريق كرة القدم "بيتار القدس"، وتُعدّ المنظّمة من أكثر الجمعيات اليمينية تطرّفًا وعنصرية تجاه العرب والفلسطينيين. للمزيد حلو المنظّمة.

٣٩ عبد القادر، ""لافاميليا": المنظمة الساعية إلى أن تكون الأكثر تطرّفًا وعنصرية في العالم!"، ملحق المشهد الإسرائيلي–مدار، ٣١ أيار ٢٠٢١ https://bit.ly/3lYaWhG.

٤٠ مدار، "مشروع تسوية أراضي القدس (٢٠١٨–٢٠٢٥) قرار الحكومة الإسرائيلية ٣٧٩٠، ورقة تقدير موقف. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، ٢٤ تشرين أول ٢٠٢١. https://bit.ly/3Bx8juE.

٤١ هاريئيل، "بين رمضان والفصح...".

٤٢ عاموس هاريئيل، "التوتر في الشيخ جراح والمناطق تذكّر بشهر أيار– وفي غزة يُتابعون من بعيد"، هآرتس، ١٤ شباط ٢٠٢٢. https://bit.ly/3JDre9U.

٤٣ آفي بار–ايلي، "متاهة في العدد الصباحي: بدلاً من الاستثمار في الأسرى– المليارات تصل إلى السجانين"، ذي ماركر، ٢٢ تموز ٢٠٢١. https://bit.ly/350GWwM.

٤٤ يسرائيل موشكوفيتش، "مدير سجن جلبوع السابق: المستوى السياسي يُقيد الشاباص في تعامله مع الأسرى الأمنيين"، *يديعوت أحرنوت*، ٧ أيلول ٢٠٢١. https://bit.ly/36myLeX